Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 3 | No. 2 | Page 168 – 190 | 2023 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

موقف الظفيري اليماني من الخلاف الصرفي في كتابه (المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية)

Al-Dhafiri Al-Yamani's position on the morphological dispute In his book (Al-Manhole Al-Safia to Reveal the Healing Meanings)

أماني زيد علي الشليلي
باحثة – قسم اللغة العربية
كلية التربية ـ جامعة صنعاء ـ اليمن

هادي عبدالله ناجي شمسان
باحث – قسم اللغة العربية
كلية التربية ـ جامعة صنعاء ـ اليمن

Amani Zaid Ali Al-Shlaili
Researcher – Department of Arabic language
Faculty of Education
Sana'a University -Yemen

Hadi Abduallah Naji Shamsan
Researcher – Department of Arabic language
Faculty of Education
Sana'a University -Yemen

الملخص:

هدف هذا البحث إلى بيان موقف الظفيري اليماني (ت1035هـ) من الخلاف الصرفي، وذلك من خلال كتابه الموسوم بـ (كشف المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية)، ولتحقيق هذا الهدف اُستُخدم المنهج الوصفي (التحليلي) في وصف أربع عشرة مسألة صرفية؛ بغية الكشف عن موقف الظفيري من الخلاف الصرفي، والأسس التي اعتمد عليها في موقفه ذلك، وتوصل البحث إلى عدة نتائج أبرزها:

1ـ لم يكن الظفيري مجردَ ناقلٍ للخلاف الصرفي، بل حلل وعلل ورجّح، واعترض بناءً على أدلة الدرس الصرفي: السماع والقياس.

2ـ كان الظفيري رصينًا مرنًا في دراسته للخلاف الصرفي، فلم يكن متعصبًا لطرف رغم أنه بصري المذهب.

3ـ تحاشى الخوض في الخلاف الصرفي إلا ما اقتضاه شرحه متن الشافية، ولم يكن مسهبًا فيه.

واقترح البحث على الباحثين ضرورة الاهتمام بدراسة الخلاف الصرفي عند علماء اليمن، والكشف عن مواقفهم تجاهه، ورفد المكتبة اللغوية اليمانية والعربية بها؛ لكونها جديرة بذلك.

الكلمات المفتاحية: موقف الظفيري، الخلاف الصرفي، المناهل الصافية، كشف معاني الشافية.

Abstract:

The aim of this research is to explain the position of Al-Dhafiri Al-Yamani (T1035AH) regarding the morphological disagreement، through his book marked by: AI-Manhole AI-Safia to revealing the meanings of the healer. To achieve this goal، the descriptive (analytical) approach is used in describing fourteen morphological issues in order to reveal the position of Al Dhafiri from the morphological dispute، and the basics.

on which he relied on that position. The research reached several results، most notably:

1. Al-Dhafiri was not merely a carrier of morphological discord but rather analyzed، reasoned، and favored، and objected on the basis of strong morphological principles، including the original morphological lesson: hearing and measurement.
2. Al-Dhafiri was sober and resilient in his study of the morphological dispute، and he was not intolerant of him even though he was a viewpoint.
3. Avoid delving into the morphological dispute except what was required by his explanation of the body of the healer، and it was not elaborated in it.

The research suggested to the researchers the need to pay attention to studying the morphological dispute among Yemeni scholars، to reveal their positions towards it، and to provide the Yemeni and Arabic linguistic library with it، as it is worthy of that.

Keywords: Al-Dhafiri، morphological disagreement، AI-Manhole AI-Safia، revealing the meanings of healing.

المقدمة:

الخلاف النحوي والصرفي من القضايا التي اهتم بها علماء اللغة، وكان يحدث هذا الخلاف بين عالمين وإن انتميا إلى مدرسة نحوية واحدة، واشتهر أكثر بين علماء المدرستين (البصرية والكوفية)، ولم يكن مقتصرًا على ذلك، بل نجده واردًا عند عالم واحد، فنجد له رأيًا في كتاب من كتبه، وربما خالف هذا الرأي في كتاب آخر.

وأكثر ما نجد الخلاف باديًا في كتب الشروح لأن الكلام يُبسط فيها خلاف المتون التي تميل إلى

الاختصار، وتكمن أهمية هذا البحث في تناوله أحد أعلام اليمن في النحو والصرف، وهو لطف الله بن محمد بن الغياث الظفيري اليماني (ت1035هـ) في شرحه لشافية ابن الحاجب (ت645هـ) الموسوم بـ (المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية)؛ لأن الدراسات والأبحاث التي وجهت صوب علماء اليمن ومصنفاتهم قليلة جدا مقارنة بتراثنا اللغوي الكبير، وبتلك الدراسات التي تناولت جهود علماء الأمصار الأخرى، وقد اختير هذا الكتاب بعناية كبيرة؛ لكونه يقدم صورة واضحة لإسهام علماء القطر اليماني في علم التصريف، فهو شرح رصين وواضح لمتن من أهم متون هذا العلم ،علاوة على أن البحث فيه يكشف موقف أعلام البيئة اليمانية لدراسة أعلام البيئة اليمانية الخلاف الصرفي، سواء كان بين العلماء أم بين المدرستين الشهيرتين (البصرية والكوفية).

ولتحقيق هدف البحث اتُبع المنهج الوصفي التحليلي في دراسة عدة مسائل صرفية، وتحليلها؛ وصولًا إلى بيان موقف الظفيري من الخلاف الوارد فيها، وكان الاقتصار على أبرز النماذج من تلك المسائل، أبرزها التي بُني فيها الخلاف على سماع أو قياس وحرص الظفيري على إظهار الخلاف فيها وتفنيد رأي ودعم آخر.

واقتضت مادة البحث أن يأتي في مبحثين: الأول في بيان موقف الظفيري من الخلاف الصرفي بين العلماء بعيدًا عن مدارسهم، وكان الاقتصار على ذكر نماذج من تلك المسائل لكثرتها، والثاني في بيان موقف الظفيري من الخلاف الصرفي بين المدرستين الأشهر في النحو والصرف: (البصرية والكوفية)، وفيه جاء الحديث عن المسائل المُختلف فيها التي وردت في كتاب الظفيري، وتوصلنا في نهاية هذا البحث إلى ذكر خاتمة تضمنت النتائج والمقترحات.

المبحث الأول: موقف الظفيري اليماني من الخلاف الصرفي بين العلماء:

تناول هذا المبحث مناقشة موقف الظفيري في عدة مسائل خلافية بين العلماء حتى لو كان الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة، وتدرجنا في طرح المسألة الخلافية بدءًا بآراء العلماء المختلفين، ثم رأي ابن الحاجب؛ لكونه صاحب متن (الشافية)، وبعد ذلك يأتي ذكر مناقشة الظفيري للمسألة الخلافية وصولًا إلى بيان موقفه من الخلاف فيها، وذلك على النحو الآتي:

المسألة الأولى: الخلاف في بناء خندريس:

أُختلف في بناء (خندريس) وهي الخمر[1]، هل هي من مزيد الرباعي أو من مزيد الخماسي؟ فذهب سيبويه وآخرون[2] إلى جعلها من مزيد الخماسي؛ إذ قال:" فالياء تلحق خامسة فيكون الحرف على مثال فعليل في الصفة والاسم، فالاسم: سلسبيلٌ، وخندريسٌ، وعندليبٌ، والصفة: دردبيسٌ، وعلطميسٌ"[3].

وذكر بعضهم [4] رأيًا آخر يجعلها من مزيد الرباعي، ومن أبرز أصحاب هذا الرأي ابن القطاع [5] حيث جعلوا نحو: دردبيس على بناء (فعفليل)، ومثلها خنفقيق للداهية: فنعليل.

(1) يُنظر: الصحاح "خدرس" 922/3، ولسان العرب "خندريس" 73/6.
(2) يُنظر: الأصول 222/3، وشرح الكتاب للسيرافي195/5، والمفصل315، وشرح المفصل203/4، والممتع 163/1–164، وشرح الشافية للرضي47/1–52.
(3) الكتاب 303/4.
(4) يُنظر: المنصف 51/1–53، وشرح الشافية للرضي50/1، وشرح الشافية لركن الدين224/1–225، وشذا العرف55/1.
(5) يُنظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر 307.

قال ابن الحاجب في ذكر هذا الخلاف:" ولم يجئ في الخماسي ـ المزيد فيه ـ إلا عَضرفوط، وخُزَعْبِيل، وقِرطبوس، وقَبعثرى، وخَنْدَرِيس على الأكثر"[6]، أي على رأي أكثر النحاة وهم سيبويه ومن سار على نهجه، وقوله "على الأكثر" إشارة إلى أن الرأي المخالف لسيبويه هو الأقل أي الرأي الثاني الذي يجعلها من مزيد الرباعي بحرفين.

وشرح الظفيري كلام ابن الحاجب في هذه المسألة مجيزًا مجيء خندريس على البنائين: فعلليل، وفنعليل، أي من مزيد الرباعي بحرفين أو من مزيد الخماسي بحرف، ورجح مجيئها على بناء الخماسي المزيد فيه وعلته في ذلك موافقة رأي الأكثرية وقياسهم، ومجيء كلمات منه على هذه البناء، وأولوية القول بالأصالة على الزيادة، وقال في بيان رأيه:" وخندريس وهي الخمر، وإنما قال(على الأكثر)؛ لأنه قد قيل: إن خندريسا: فنعليل ـ أي على بناء فنعليل ـ فيكون من مزيد الرباعي، والأولى الحكم بأصالة النون؛ إذ قد جاء: برقعيد لبلد، ودردبيس للداهية، وسلسبيل، وجعفليق، وعلطبيس، ولا تُرجح الزيادة على الأصالة"[7]، وهو بهذا يوافق سيبويه وابن الحاجب وسيبويه ومن سار على نهجهم في جعلها من مزيد الخماسي، مدللًا على رأيه بذكر عدد من الكلمات التي جاءت من مزيد الخماسي بحرف على بناء: فعلليل، وحق الأصالة في التقدم على الزيادة مادامت وردت في كثير من الكلام.

ولم يستبعد الرأي الثاني الذي جعل (خندريس) من مزيد الرباعي، قائلًا:" وفي انتفاء الثاني نظر، إذ يصير على تقدير زيادة النون من مزيد الرباعي لا من مزيد الخماسي، ومزيد الرباعي أكثر من أصوله بكثير"[8]، فهو هنا يرد ذكر ابن الحاجب لـ: (خندريس) كمثال لمزيد الخماسي كونها مظنة للخلاف وكان الأولى أن يمثل بكلمة أخرى لا خلاف فيها نحو: (برقعيد)، حيث قال:" ولو قال بدل خندريس: برقعيد لاستراح من قوله: على الأكثر"[9].

والظفيري هنا لم يعترض على رأي سيبويه وابن الحاجب ومن سار على نهجهما في مجيء (خندريس) من مزيد الخماسي بحرف، لكنه رأى أن هذه الكلمة مظنة للخلاف لإمكانية القول بزيادة النون والياء معًا، وتكون على بناء: فنعليل، وكان الأولى ـ من وجهة نظره ـ أن يُمثل لبناء (فعلليل) بكلمة لا خلاف فيها نحو: (برقعيد).

وخلاصة ذلك أن الظفيري وافق رأي سيبويه وابن الحاجب وأكثر العلماء في هذه المسألة، وأساسه في ذلك قياس الكثرة، لكنه لم يمنع الرأي الآخر، وحجته عدم توفق ابن الحاجب وغيره في اختيار كلمة التمثيل لبناء: فعلليل، وعلة ذلك كثرة مزيد الرباعي على أصوله، وكان الأجدر أن يمثل بكلمة غير (خندريس).

وموقف الظفيري هذا يظهر لنا مرونته في دراسة الخلاف الوارد في هذه المسألة وعدم تقليده لغيره فيها حتى لو كان الخلاف بين سيبويه وجمهور العلماء من جهة، ورأي مخالف لم يُنسب إلى عالم أو علماء محددين من جهة أخرى طالما هناك قاعدة أو إمكانية لمجيء القياس فيه، وقد علل للرأيين المختلفين ودلل عليهما، وإن كان أكثر ميلًا للرأي الأول كما يبدو من كلامه لاطراده، ولعله الصواب في هذه المسألة.

(6) الشافية15.
(7) المناهل 54/1.
(8) المناهل 54/1.
(9) المناهل 54/1.

المسألة الثانية: الخلاف في النسبة إلى الاسم الذي على وزن (فعولة):

اختُلف في النسبة إلى الاسم الذي على بناء (فعولة)، وذكر العلماء [10] هذا الخلاف، فذهب سيبويه وآخرون إلى إجراء النسبة إليها مجرى (فَعِيلة) قياسًا مطردًا؛ لتساويهما في موضع حرف اللين وحذفه أي الواو في فعولة والياء في فعيلة، وخالفهم المبرد وآخرون كما سيأتي.

وجاء رأي سيبويه الذي يجري (فعولة) مجرى (فعيلة) في باب (ما حذف الواو والياء فيه قياس عند النسبة إلى الاسم) حيث قال:" وذلك قولك في ربيعة: ربعيٌّ، وفي حنيفة: حنفيٌّ، وفي جذيمة: جذميّ، وفي جهينة: جهنيّ، وفي قتيبة: قتبيّ، وفي شنوءة: شنئي"[11].

وجاء رد المبرد ومن معه بأن الياء تُحذف من (فعيلة) ولا تُحذف الواو من (فعولة)، حيث قال المبرد:" وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه وذلك قولك في النسب إلى سليم: سلميّ، وإلى ثقيف: ثقفيّ، وإلى قريش: قرشيّ، وإثباتها كقولك في نمير: نميريّ، وقشير: قشيريّ، وَعقيل: عقيليّ، وتميم: تميميّ، فإن كانت هاء التأنيث في الاسم فالوجه حذف الياء لما يدخل الهاء من الحذف والتغيير وذلك قولك في ربيعة: ربعيّ، وفى حنيفة: حنفيّ، وفى جذيمة: جذميّ، وفى ضبيعة: ضبعيّ، فأما قولهم في الخريبة: خريبيّ، وفى السليقة: سليقيّ فهذا بمنزلة الذى يبلغ به الأصل...، والوجه ما ذكرت لك"[12].

ونصّ العكبري على خلاف سيبويه والمبرد السابق بقوله:" فأمَّا فَعُولة نحو: شَنُوءة فمذهب سيبويه الحذفُ والفتحُ فتقول: شَنَئيّ فراراً من ثقل الضمّ والواو والكسر والياء، وقال المبرد لا يُغيَّر؛ لأنَّ الواو لا تثقل في النسب"[13]، وذكر السيوطي اتفاق الأخفش والجرمي مع المبرد في الرأي المخالف لسيبويه والجمهور، قال:" ويُقال في فعولة: فعَليّ بحذف الواو والتاء وفتح العين سواء كانت اللَّام صحيحة كـ: حمولة حمليّ، وركوبة ركبيّ أم معتلة كعدوة عدويّ هذا مذهب سيبويه، وذهب الأخفش والجرمي والمبرد إلى أَنه يُنسب إليه على لفظه كقولهم في أزد شنُوءَة: شنوئيّ"[14].

وسعى بعضهم إلى محاولة التوفيق بين الرأيين والتبرير لهما، وعلى رأسهم ابن يعيش، حيث قال:" وأمّا "فَعُولَةُ" فحكمُها في النسب عند سيبويه حكمُ "فَعِيلَةَ"، فتسقط الواو كما سقطت الياء، ويَفتَح عين الفعل المضمومة كما فتح المكسورة، وحجّتُه في ذلك أنّه قد وُجد في "فَعُولَةَ" من الثقل ما وُجد في "فَعِيلَةَ"، فكانت مثلها، مع أنّ العرب قد قالت في النسب إلى شَنُوءَة: شَنَئِيٌّ، وأما أبو العباس المبرّد فإنه كان يخالفه في هذا الأصل، ويجعل "شَنَئِيًّا" من الشاذ، فلا يُجيز القياس عليه...، وقول أبي العباس متينٌ من جهة القياس، وقول سيبويه أشدُّ من جهة السماع"[15]، ووافقه الرضي[16] في تخريجه للرأيين رغم تقويته لمذهب المبرد، ومثلهما صنيعهما عمل ناظر الجيش[17] في تخريجه للرأيين.

(10) يُنظر: الأصول 72/3–733، والتعليقة 164/3، والخصائص 117/1–118، والمفصل 203، واللباب 153/2–154، وشرح المفصل 446/3، والممتع 345/1–346، وشرح الرضي على الشافية 24/2، وهمع الهوامع 400/3، وشذا العرف 109.
(11) الكتاب 339/3، و345.
(12) المقتضب 133/3–134.
(13) اللباب 153/2.
(14) همع الهوامع 400/3.
(15) شرح المفصل 446/3.
(16) يُنظر: شرحه على الشافية 24/2.
(17) يُنظر: تمهيد القواعد 4708/9.

أما ابن الحاجب فقد ذكر هذه المسألة، ذاهبًا فيها مذهب سيبويه إذ قال:" وتُحذف الياء والواو من فعيلة، وفعولة بشرط صحة العين، ونفي التضعيف كـ: حنفيّ وشنئَيّ"[18].

مما سبق يتضح أن أكثر العلماء لم يرجحوا كفة أي طرف من المختلفين، وخلاصة قولهم إن رأي سيبويه والجمهور يعضده السماع، ورأي المبرد ومن معه يعضده القياس، فلا تقديم لأحدهما.

وتحدث الظفيري عن هذه المسألة ذاكرًا الآراء التي وردت فيها، وما فيها من خلاف، وخالف رأي سيبويه ومن تبعه فيها، واصفًا إياه بغير القياسي في نحو: شنوءة، قال:" وشنَئي في النسبة إلى شنوءة، حُذفت الواو، وفُتحت النون على غير قياس"[19]، وهو بهذا يذهب مذهب المبرد، متفقًا مع الرضي في تقويته لهذا الرأي ـ كما ذكرت قبل قليل ـ إذ قال:" فسيبويه يشبه فَعُولة مطلقًا قياسًا بـ(فَعِيلة) في شيئين: حذف حرف اللين، وفتح العين، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط...، وقول المبرد ههنا متين"[20].

ويظهر لنا من خلال ما سبق موقف الظفيري من الخلاف الوارد في المسألة أعلاه واضحًا جليًا، وهو المخالفة لسيبويه ومن سار على نهجه، والموافقة لرأي المبرد ومن معه، وأساسه في هذا الموقف عدم قياسية النسبة إلى فعولة على النسبة إلى فعيلة مطلقًا، فذلك يعني حذف اللين وفتح العين وهذا التغيير يخالف القياس في نحو: شنوءة، ولعل الصواب ـ من وجهة نظرنا ـ رأي سيبويه لاطراده عند الجمهور وعضده السماع، وقياسية الحذف الذي يلحق: فعولة كما يلحق: فعيلة، أي قياسية حذف حرفي (الواو والياء) منهما عند النسبة إليهما، فنقول في نحو: جهينة جهنيّ، وفي نحو: شنوءة شنَئيّ، وهكذا في غيرهما.

المسألة الثالثة: الخلاف في وزن حنطأو:

أُختلف في بناء (حِنْطَأْو)، فقد ذهب سيبويه وجمهور العلماء[21] إلى جعلها على بناء: فِنْعَلٍ، أي بزيادة النون والواو، معللين ذلك بأن أصالة النون تقتضي أن يأتي في موضعها حرف من الحروف التي لا تحتمل الزيادة أي ليست من حروف الزيادة، نحو: (سِرْدأو)، وهنا جاءت الراء في موضع النون، والراء ليست من حروف الزيادة المجموعة في (سألتمونيها)، وعلة أخرى هي أنه لا يوجد في كلام العرب نحو: (فعْلَأْو)، ولا (فِعْلَلْو).

وأجاز المازني والسيرافي أن تأتي: حِنْطَأْو على بنائين، الأولى: فنعلو وفق رأي جمهور العلماء المذكور أعلاه، والثانية: فِعْلَلّ إلحاقًا بـ: جِرْدَحْلٍ؛ إذ قال المازني في إجازة ذلك:" واعلم أن مثل: حِنْطَأْوٍ، وكِنْتَأْوٍ، وقِنْدَأْوٍ، النون والواو فيهن زوائد، وقد أُلحقن بباب: جِرْدَحْلٍ"[22].

وجاءت إجازة السيرافي عند حديثه عن حذف الواو أو النون من نحو: حِنْطَأْو عند تصغيرها في إشارة إلى زيادتهما، منبهًا أنها ثلاثية أُلحقت بـ: جردحل لتكون على بناء: فِعْلَلّ، وقال في إجازته للبنائين:" إذا حقرت قندأوا، وكنتأوا، وحنطأوا، وكلمات جئن على هذا البناء فإنك مخير بين حذف الواو وحذف النون منهن، فإن حذفت الواو قلت: قُنيدا، وإن

(18) الشافية 37.
(19) المناهل 129/1.
(20) شرحه على الشافية 24/2.

(21) يُنظر: الكتاب 322/4، والأصول 240/3، وشرح المفصل 174/4، والممتع 56/1، وارتشاف الضرب 26/1و101، وتمهيد القواعد 10/ 4941-4942و5002، وشذا العرف 117،
(22) المنصف 164/1.

حذفت النون قلت: قُديئي، ورأيت قديئيا؛ لأنهما زائدان، زيدا على الثلاثي، وألحقاه بـ: جردحل"[23].

أما جمهور العلماء كما سبق فيمنعون إلحاق (حنطأو) بـ: جردحل للعلل السابق ذكرها، ويؤكده ذلك أبو الفتح بقوله:" لأن الواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة أبدًا، ولا في ذوات الأربعة على هذه السبيل، فلما ثبت زيادة الواو قُضي بزيادة النون أيضًا لأنها لزمت هذا الموضع"[24].

وذهب ابن الحاجب مذهب الجمهور أي إلى القول بزيادة النون والواو، قائلًا:" فإن خرجتا معًا فزائد أيضًا كنون نَرْجِسٍ وَحِنْطَأْوٍ"[25].

وتحدث الظفيري عن هذه المسألة، ووافق سيبويه وابن الحاجب والجمهور فيها، مؤكدًا القول بزيادة النون والواو في حنطأو، فقال وهو بصدد شرح كلام ابن الحاجب عن خروج البنائين معًا عن أبنية الأصول والزيادة المشهورة عند العرب:" فإنه يُحكم بزيادتها وإن ندر (فِنْعَلو) كما ندر (فِعْلَلْو)"[26]، أي رأى زيادة النون والواو.

وعلّل ترجيحه للزيادة على الأصالة فيما خرج عن الأبنية الأصول والمزيدة بقوله:" فيُحكم بزيادة حرف الزيادة لما عُرف من كثرة أبنية المزيد"[27]، فأي كلمة تخرج عن الأبنية المشهور في كلام العرب (الأصول والمزيدة) تُحمل بنائها على أبنية المزيد لكثرته في كلام العرب.

خلاصة القول في موقف الظفيري من الخلاف الوارد في هذه المسألة إنه وافق سيبويه والجمهور موافقة تامة، وأساسه في ذلك قياسية القول بالزيادة إذا خرج بناء الكلمة عن أبنية الأصول والزيادة المشهورة عند العرب، ولعله محق في رأيه هذا لاطراده.

المسألة الرابعة: الخلاف في تعيين الحرف الزائد عند التضعيف:

اختلف العلماء في تعيين الحرف الزائد عند التضعيف، فذهب الخليل إلى أن الزائد في التضعيف هو الأول، وذلك في نحو: كرّم، وسُلّم، ونحوها، قال سيبويه في بيان مذهب الخليل:" سألت الخليل فقلت: سلّمٌ أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في فوعل وفاعل وفيعل، وقال في فعللٍ وفعلٍّ ونحوهما: الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثوالث نحو: جدولٍ، وعثيرٍ، وشمال"[28]، ووافقه ابن عصفور [29] في هذا المذهب.

ونُقل عن يونس وآخرين [30] أنهم قالوا بزيادة الثاني وعلتهم أن الزائد للإلحاق هو الثاني عادة، نحو: قردد ملحقًا بـ: جعفر، والدال التي بإزاء راء جعفر هي الثانية، وإذا كان في "قردد" كذلك كان الزائد هو الثاني في غير قردد، لأنه مثله.

وصوّب سيبويه الأمرين بقوله:" كلا الوجهين صوابٌ ومذهبٌ"[31]، وذهب الرضي إلى التوفيق بين الرأيين، إذ قال:" فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق، والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين في غيره"[32]، وهذا خير ما قيل في تخريج الرأيين.

ونصّ ابن الحاجب على هذه المسألة وما فيها من خلاف، موافقًا ليونس ومن سار على مذهبه في

(23) شرح الكتاب 190/4.
(24) المنصف 164/1–165.
(25) الشافية 74.
(26) المناهل 140/2.
(27) المناهل 140/2.
(28) الكتاب 329/4.
(29) يُنظر: الممتع 306/1–307.
(30) يُنظر: الكتاب329/4، والخصائص 480/2، والمنصف 164/1، والممتع 303/1–305، وشرح ركن الدين على الشافية621/2.
(31) الكتاب 329/4.
(32) شرحه 366/2.

القول بزيادة الثاني، قائلًا:" والزائد في نحو: كرّم الثاني، وقال الخليل الأول، وجوّز سيبويه الأمرين)[33].

وشرح الظفيري هذه المسألة ذاكرًا خلاف العلماء دون أن يختار أي رأي من الآراء الخلافية، قائلا:" والحاصل أن في زائد المضعف ثلاث إطلاقات وتفصيلًا، الخليل: الأول مطلقًا، وسيبويه: تجويز الأمرين مطلقًا، والمصنف وكثيرون: الثاني مطلقًا، والرضي الثاني في الإلحاق، وتجويز الأمرين في غيره"[34].

ويمكن القول: إن الظفيري لم يفصح بترجيه لرأي محدد من الآراء الخلافية في هذه المسألة، فلم يصرح بالمخالفة أو الموافقة لأي رأي منها أو بالتصويب للرأيين كما ذهب سيبويه، ولا بالتوفيق بينهما كما عمل الرضي، غير أن مرونته المعهودة في دراسة الخلاف الصرفي، وتأثره في أغلب آرائه بالرضي قد يساعدان في بيان موقف الظفيري من الخلاف في هذه المسألة، والقول بذهابه مذهب التوفيق بين القولين كما فعل سيبويه والرضي لاسيما وقد وصف رأي الرضي بـ (التفصيل)، ولا يمكن الجزم بهذا الاستنتاج، ولعل الصوب مذهب الرضي الذي خرّج فيه الرأيين الواردين تخريجًا منطقيا.

المسألة الخامسة: الخلاف في أصل (منجنيق) ووزنها:

اختلف العلماء [35] في أصل (منجنيق وبنائها)، فذهب سيبويه والمازني وآخرون إلى القول بأصالة الميم في (منجنيق)؛ لأن جذر الكلمة هو: مجق، وجمع تكسيرها: مجانيق، وعليه فبناء (منجنيق) عندهم: فنعليل، وعلتهم عدم ثبوت زيادة الميم أولًا إلا في الأسماء المشتقة من أفعالها، كما أن ذهاب النون الثانية في التكسير دليل على زيادتها وأصالة الأولى.

وخالفهم الفراء وابن دريد، ورأيا أن جذرها: جنق، حيث قال الأخير:" استعمل منها المنجنيق، واختلف أهل اللغة فيه، فقال قوم: الميم زائدة، وقال آخرون: بل هي أصلية، وأخبرنا أبو حاتم عن أبي عبيدة، وأحسب أن أبا عثمان أيضا أخبرنا به عن التوزي عن أبي عبيدة قال: سألت أعرابيًا عن حروب كانت بينهم فقال: كانت بيننا حروب عُون، تُفقأ فيها العيونُ مرة، ثم نُجنق وأخرى نُرشق، فقوله نُجنق دال على أن الميم زائدة ولو كانت أصلية لقال: نُمجنق، على أن المنجنيق أعجمي معرّب"[36]، أي أن الكلمة أعجمية، وجذرها هو: جنق، وجنقونا، لذا جاءت الميم زائدة في هذا الموضع، ولعل السبب هو الخلط في اللفظ الأعجمي، وعليه فبنائها: منفعيا لا فنعليل.

ولعل الفراء وابن دريد استندا إلى رأي الخليل الذي أجاز فيه الوجهين، منبهًا على أعجمية هذه اللفظة بقوله:" والمنجنيق ليس من محض العربية، ويُقال: إنها بوزن فنعليل، الميم فيها من قولك: منَجقت منَجنيقا، وقال بعضهم: هي على وزن منفعيل، الميم والنون زائدتان من قولك: جنّقت"[37].

وفصّل أبو الفتح القول في خلاف العلماء حول هذه الكلمة، قائلًا:" اعلم أن هذه اللفظة قد تنازع الناس

(33) الشافية 75.
(34) المناهل 144/2.
(35) يُنظر: الكتاب 309/4، والأصول 217/3و237، وشرح الكتاب للسيرافي 187/5، والتعليقة 270/4، والمنصف1 /146–147، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر 305و317، واللباب 254/2–255، والممتع 253/1–255، وشرح الشافية للرضي 350/2–353، وشرح المفصل 330/5–331، وتمهيد القواعد 4929/10،
(36) جمهرة اللغة "جنق" 490/1.
(37) يُنظر: العين 243/5، ويُنظر: الصحاح باب القاف فصل الجيم 1455/4، ولسان العرب باب القاف فصل الجيم (مجنق)338/10.

فيها الخلاف، وأنا أذكر ما قيل فيها"[38]، وذكر قول ابن دريد ومعارضيه وعلى رأس المعارضين المازني، مرجحًا رأي سيبويه والمازني معللًا له، وكان رده قويًا ودحض فيه قول المخالفين لسيبويه والمازني، إذ قال:" والقول عندي أن الميم من نفس الحرف كما ذهب أبو عثمان، والنون زائدة لقولهم: مجانيق، وسقوط النون في الجمع"[39]، رادًا رأي ابن دريد بقوله:" فأما قوله تارة نُجنق، وما حكاه الفراء من قولهم: جنقوهم بالمجانيق، فالقول فيه عندي أنه مشتق من المنجنيق إلا أن فيه ضربًا من التخليط، وكان قياسه: مجنقوهم ونمجنق، ولكنهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه، لأنه ليس من كلامهم، فاجترؤوا عليه فغيروه، وذلك أن الميم وإن كانت هنا أصلاً فإنها قد تكون في غير هذه الكلمة زائدة، فشُبهت بالزائد فحُذفت عند اشتقاقهم الفعل"[40]، مشيرًا إلى كون المنجنيق مما يُعمل به، فتوهم الفراء وابن دريد أنه اسم آلة نحو: مطرقة ومروحة، وفي اسم الآلة تأتي الميم زائدة في أوله للاشتقاق كاسم المفعول واسم المكان واسم الزمان.

وتحدث ابن الحاجب عن هذه المسألة، ذاكرًا الخلاف السابق، ناصًّا على أربعة آراء في بناء منجنيق بقوله:" وأما منجنيق فإن أُعتد بجنقونا فمنفعيل، وإلا فإن أُعتد بمجانيق ففنعليل، وإلا فإن أُعتد بسلسبيل على الأكثر ففعلليل، وإلا ففعلنيل"[41].

وبيان الآراء الأربعة في الآتي:

1. منجنيق على بناء: منفعيل، وهو رأي الفراء وابن دريد لقوله إنها مولدة، وزيادة الميم والنون.
2. منجنيق على بناء: فنعليل، وهو رأي سيبويه، أي بزيادة النون الأولى والياء.
3. منجنيق على بناء: فعلليل قياسًا على سلسبيل، بزيادة الياء فقط، وجعل الاسم من مزيد الخماسي واشتهر عند أكثر العلماء كما أشار ابن الحاجب.
4. منجنيق على بناء: فعلنيل، بزيادة النون الثانية والياء، وهذا غير مشهور.

وشرح الظفيري هذه المسألة، ذاكرًا الخلاف فيها، ناقلاً رأي الفراء وابن دريد بقوله:" فإن اعتُد بجنقونا يعني رمونا بالمنجنيق وجُعلت عربية مأخوذة من لفظ المنجنيق فمنفعيل أي فوزنه: منفعيل، بالحكم بزيادة الميم والنون"[42]، ثم أورد بقية الآراء مع عللها، مرجحًا: فنعليل بقوله:" وليس شيء من الميم والنون الأخرى غالبًا زيادته في مثل محله حتى يُعرف بالغلبة أنه على أحد الأوزان الأُخر"[43]، وعليه فالبناء المطردة لـ: منجنيق هي: فنعليل، حتى لا يُحكم بزيادة الميم والنون الثانية بدون دليل.

ويتبين لنا هنا موقف الظفيري من هذا الخلاف فقد درسه وحلله وعلله، ثم اختار مذهب سيبويه والمازني ومن معهما، مستندًا في اختياره إلى عدم وجود دليل على زيادة الميم أولًا في غير الأسماء المشتقة من أفعالها مع وجود الدليل على أصالة الميم وزيادة النون الأولى، وهو جمع التكسير: مجانيق، والخلط الوارد في هذه الكلمة مرجعه أصلها الأعجمي كما ذكر الخليل والفراء نفسه.

المسألة السادسة: الخلاف في اسم الفاعل المشتق من الفعل الثلاثي الأجوف المهموز اللام:

(38) المنصف 147/1.
(39) المنصف 147/1.
(40) المنصف 147/1، ويُنظر: المرجع نفسه 148/1.
(41) الشافية 73.
(42) المناهل 131/2.
(43) المناهل 132/2.

أُختلف في بناء اسم الفاعل المشتق من الفعل الثلاثي الأجوف المهموز اللام نحو: جاءٍ من الفعل: جاء (أصله: جيأ)، وجاء الخلاف بين الخليل وسيبويه [44]، فهو عند الخليل على بناء: فالٍ، وعند سيبويه على بناء: فاعٍ، وذلك بعد أن تلحقه عدة تغييرات على النحو الآتي:

نقول في اشتقاق اسم الفاعل من نحو: جاء: جايئ، ووفقًا للقاعدة التي تنص على إعلال عين اسم الفاعل إذا أُعلت عين فعله وقلبها إلى همزة يصير اسم الفاعل: جائِئ، حينها تجتمع همزتان في آخره، وهنا يُثقل النطق والعربية تنفّر من ذلك، لذا ذهب الخليل إلى القول بتقديم اللام إلى موضع العين هروبًا من حدوث إعلالين، وهما: قلب العين التي هي ياء همزة، وقلب اللام التي هي همزة ياء، فصارت بالتقديم أخف فتكون جائي على بناء: فالع، وذهب سيبويه إلى القول بقلب الثانية إلى ياء لانكسار ما قبلها فيظل وزنها: فاعل، ثم يُعامل معاملة قاضٍ فيصبح: جاءٍ على بناء: فالٍ عند الخليل، وعلى بناء: فاعٍ عند سيبويه.

والمتتبع لرأي العلماء غير الخليل وسيبويه في هذه المسألة يجد أنهم ما بين مستحسن للقولين، ومؤيد لرأي سيبويه لاطراده في القياس ومجيء السماع به، فتحقق الإجماع فيه ما عدا الخليل وأبا علي بحسب نقل أبي الفتح [45] لرأيه في هذه المسألة.

وتناول المبرد هذا الخلاف، وذكر إجماع النحاة عدا الخليل، إذ قال:" فهذا قول النحويين أجمعين إلا الخليل بن أحمد"[46]، وقال في استحسان الرأيين:" وكلا القولينِ حسن جميل"[47]، ومثله السيرافي، حيث قال في مخالفة مذهب الخليل بعد شرحه للفظ (خطايا):" كذلك مذهبه في (جاءي) مخالف لمذهب النحويين"[48].

والأنباري الذي اشتهر في دراسته للخلاف النحوي والصرفي نجده هنا مؤيدًا لرأي سيبويه، مبطلًا لرأي الخليل فقد قال بعد تناوله لهذه المسألة وحجة الخليل المتمثلة بالهروب من حدوث إعلالين:" وهذا التقدير غير كاف في تقدير القلب؛ لأن الهمزة حرف صحيح، فإعلالها لا يُعتد به والذي يدل على ذلك أن الهمزة تصح حيث لا يصح حرف العلة، ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبلها وجب إعلاله نحو: عصو ورحي، والهمزة إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو كلأ ورشأ، وإذا كانت الهمزة كذلك كان قلبها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض كقولهم في أصيلان: أصيلال، فلا يعتد به"[49]، وهذا أقوى رد قال به من جاء بعده.

واستحسن ابن عصفور ما ذهب إليه الخليل وهروبه من الإعلالين في الكلمة منبهًا على سماعية رأي سيبويه، قال:" وهذا الترجيح حسن إلا أن السماع يشهد للمذهب الأول، فقد حصل إذًا ما ذهب إليه سيبويه سماعًا، وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به، فهو محتمل"[50]، ومثله أبو حيان [51].

ونقل ابن الحاجب هذه المسألة دون أن يرجح رأيًا على آخر، إذ قال:" وفي نحو: جاءٍ قولان: قال الخليل:

44() يُنظر: الكتاب 376/4-378، والمقتضب 99/1و115-116، والأصول403/2، وشرح الكتاب للسيرافي 289/4–290، والمفتاح 83، والإنصاف 665/2، واللباب 311/2–312، والممتع509/2-511، وشرح الشافية للرضي25/1، وارتشاف الضرب 335/1.

(45) يُنظر: المنصف 53/2.

(46) المقتضب 115/1.

(47) المقتضب 116/1.

(48) شرح الكتاب للسيرافي 289/4.

(49) الإنصاف 665/2.

(50) الممتع 511/1.

(51) يُنظر: ارتشاف الضرب 335/1.

مقلوب كالشاكي، وقيل: على القياس"[52]، أي جاء في بناء اسم الفاعل: جاءٍ قولان، الأول: قول الخليل وهو: فالٍ، والثاني: قول سيبويه وهو: فاعٍ.

وشرح الظفيري قول ابن الحاجب، ذاكرًا خلاف العلماء في هذه المسألة دون إبداء أي موافقة أو مخالفة لأي من الرأيين الواردين فيها، متابعًا بذلك ابن الحاجب، فقال في بيانهما عند شرحه للقلب المكاني:" أي أن الخليل يعرف القلب، ويحكم به إذا أدّى تركه إلى اجتماع همزتين...، وأما سيبويه فلا يعرف القلب بهذا ولا يحكم به، ويقول اجتماع الهمزتين إنما يستكره إذا خيف بقاؤه وثباته أما إذا كان هناك سبب يزيله كما نحن فيه فلا يستكره فإنه هنا يجب قلب الهمزة الثانية ياء"[53].

وقال في شرح اسم الفاعل: جاءٍ:" فإن أصله جايئ من جيأ كبايع من بيعَ، فلو تؤخر الياء عن الهمزة لوجب قلبها همزة كما هو قياس مثله من نحو: بائع...، فيجتمع همزتان وهو مستكره، فقُدمت الهمزة على الياء، وأُعل إعلال قاضٍ، فصار: جاءٍ ببناء: فالٍ"[54].

وكرر الظفيري [55] شرحه لخلاف الخليل مع سيبويه حول هذه المسألة في باب الإعلال دون إبداء أي موافقة أو مخالفة، واكتفى ببيان ما سبق من كراهية اجتماع الهمزتين عند الخليل، وبيان قياس قاعدة الإعلال في هذا الموضع عند سيبويه، وهو قلب حرف العلة إلى ألف ثم قلبها إلى همزة، ثم قلب لام الكلمة (الهمزة) إلى ياء وجوبًا لانكسار ما قبلها ثم حذفها.

ويمكن القول في موقف الظفيري من الخلاف في هذه المسألة: إنه تعرض لدراسة خلاف الخليل وسيبويه في هذه المسألة دون إظهار أي موافقة لأحدهما أو مخالفة لهما، ويوحي هذا بأنه استحسن المذهبين تأدبًا معهما، وموافقة لغيره من العلماء الذين استحسنوا الرأيين، وسبق ذكر آرائهم، وعلى رأسهم سيبويه نفسه الذي علق بعد تقديم رأي الخليل ورأيه المخالف له ومن ذهب مذهبه بقوله:" وكلا القولين حسنٌ جميل"[56]، ولعل هذا الأمر هو الذي جعل الظفيري يقف موقف المحايد حيال الخلاف الصرفي في هذه المسألة.

المسألة السابعة: الخلاف في اسم المفعول المشتق من المعتل العين بالياء أو الواو وصحيح اللام:

يُشتق اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء أو الواو على بناء مفعول، نحو: باع: مبيع، وأصله مبيُوع، والإعلال يقتضي إسكان حرف العلة ونقل حركته إلى الحرف الصحيح قبله، فالتقى ساكنان الياء والواو (واو مفعول) فحُذفت الواو وصار: مبيع وقُلبت الضمة إلى كسرة لمناسبة الياء، ومنه أيضًا صان: مصون، وأصله مصوُون، أُعل بالنقل والحذف كسابقه، فصار: مصون، وزنتهما: مفعل.

اشتهر هذا الاشتقاق عند جمهور العلماء وخالفهم الكسائي [57] مجيزًا نحو: مصوون، ومصووغ على الأصل، وزنته عنده: مفعول، واختلف سيبويه مع الأخفش في الواو المحذوفة، فجعلها سيبويه واو اسم المفعول، وجعلها الأخفش الواو التي هي عين الكلمة،

(52) الشافية 99.
(53) المناهل 42/1–43.
(54) المناهل 42/1.
(55) يُنظر: المناهل 244/2–245.
(56) الكتاب 378/4.

(57) يُنظر: الكتاب 348/4–350، والمقتضب 99/1–100، والأصول 283/3–284، وشرح الكتاب للسيرافي 247/5–249، وليس في كلام العرب 115–116، والمنصف 282/1–291، والمفتاح 73–74، والمفصل 400–401، واللباب 359/2–360، وشرح المفصل 435/5–436، والممتع 454/1–462، وشرح الشافية للرضي 149/3–150.

فزنته عند سيبويه: مفعل، وعند الأخفش: مفول، والمشهور مذهب سيبويه.

وتعرض ابن الحاجب لهذه المسألة، ذاكرًا إعلال اسم المفعول المشتق من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو، ونص على خلاف سيبويه والأخفش، مشيرًا إلى قلة مذهب الكسائي، قال:" وتسكنان وتنقل حركتهما في نحو: يقوم ويبيع؛ للبسه بباب يخاف، ومفعل، ومفعل كذلك، ومفعول كذلك نحو مقول ومبيع، والمحذوف عند سيبويه واو مفعول، وعند الأخفش العين، وانقلبت واو مفعول عنده ياء للكسرة فخالفا أصليهما، وشذ مشيب ومهوب، وكثر نحو: مبيوع، وقل نحو: مصوون"[58]، أي يكثر مجيئه وفق قياس الإعلال، ويكثر إتمام اسم المفعول بالياء عند بني تميم، ويقل إتمامه الواو: نحو: مصوون عند الكسائي.

وشرح الظفيري هذه القاعدة، مبينًا اطرادها في إعلال اسم المفعول اليائي والواوي، متعرضًا لخلاف سيبويه والأخفش في الحذف دون ترجيح لأحدهما، وذكر كثرة استعمال اليائي دون حذف نحو: مخيوط ومبيوع كلغة بني تمام، وقلة إتمام الواوي، نحو: مصوون، ونص على رأي الكسائي بقوله:" وحكى الكسائي: خاتم مصووغ، وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياسًا [59].

وموقف الظفيري من هذا الخلاف يتمثل بتجنبه الإسهاب فيه، ولم يتوسع في تفاصيله خاصة خلاف الجمهور مع الكسائي؛ لأن إعلال اسم المفعول المشتق من المعتل العين بالواو أو الياء قاعدة مطردة، وأشار إلى كثرة مجيء اليائي على القياس، وقلة مجيء الواوي الذي قال به الكسائي، ولم يبدِ أي موافقة له أو اعتراض عليه وإن كانت إشارته إلى أن الكسائي ذهب فيه إلى أصل القياس يوحي بميله لرأي الكسائي على أنه قياس.

ويتضح من خلال المسائل السابقة أن الظفيري عُني بدراسة خلاف العلماء بغية التوضيح للمسائل الصرفية، وبيان الرأي الصواب فيها من وجهة نظره، ولم يكن مسهبًا في دراسته للمسائل الخلافية بين العلماء، كما أنه لم يتعصب لعالم على حساب غيره، وكان في بعض المسائل يوافق هذا، وفي أخرى يخالفه ويوافق غيره وفق أسس ارتضاها لنفسه أبرزها السماع والقياس.

وتبين أن دراسة الظفيري لخلاف العلماء اتسمت بالمرونة، وعدم التعصب أو التكلف إذ نجده في بعض المسائل الخلافية لا يحسم رأيه فيها، واكتفى بنقل الخلاف وتوضيحه، ويبدو تأثره بآراء الرضي ـ أحيانًا ـ حتى لو خالف شيخ النحاة والصرفيين (سيبويه) كما جاء في مسألة النسب إلى الاسم الذي على وزن (فعولة) ونحوها.

المبحث الثاني: موقف الظفيري من الخلاف الصرفي بين البصريين والكوفيين:

تناول هذا المبحث بيان موقف الظفيري من الخلاف الصرفي بين المدرستين الأشهر في ميدان النحو والصرف واللغة: (البصرية والكوفية)، وذلك من خلال المسائل التي تعرض فيها الظفيري إلى هذا الخلاف في كتابه (المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية)، وكنا نأتي بالمسألة المختلفة فيها ونبين الرأيين: (البصري والكوفي) فيها وحجج كل رأي، ثم نذكر رأي ابن الحاجب، وبعد ذلك نأتي بمناقشة الظفيري للخلاف في تلك المسألة وموقفه منها وصولًا

(58) الشافية 102–103.

(59) المناهل 258/2.

إلى استنتاج مذهبه الصرفي، وتبيّن أنه بصري المذهب والنزعة وإن لم يتعصب للبصريين في كتابه.

المسألة الأولى: الخلاف في القلب الذي لحق كلمة (أشياء) ووزنها:

اختلف البصريون والكوفيون [60] في كلمة (أشياء) من حيث القلب إن كان لحقها أم لا، ومن حيث الوزن، فذهب البصريون وعلى رأسهم الخليل وسيبويه إلى أن أصلها: شيئاء على بناء: فعلاء مثلها مثل حمراء؛ لذا مُنعت من الصرف، ثم لحقها القلب المكاني بتقديم اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع فاء الكلمة وهي الشين، فصارت: أشياء على بناء: لفعاء.

وخالفهم الكوفيون ومعهم الأخفش، وذهبوا إلى القول بعدم وجود قلب مكاني في كلمة أشياء، واختلفوا فيما بينهم في بنائها، فهي عند الكسائي مكتملة ولم يلحقها قلب أو حذف؛ لذا قال إن بناءها: أفعال، وهذا البناء لا يُمنع من الصرف، والكلمة وردت ممنوعة من الصرف في قوله تعالى: (لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَلَكُمْ تَسُؤكُم)[61]، وذهب الكسائي إلى القول: إنها ممنوعة من الصرف بدون علة، وهو بذلك يحبذ المنع من الصرف بدون علة على القول بالقلب، وهذا المبدأ غير موجود في كلام العرب، فلا يمكن المنع من الصرف بدون علة بينما يمكن القول بالقلب المكاني لسماعه ووجوده في عدة مواضع.

أما الأخفش والفراء فذهبا إلى القول بحذف اللام أي الهمزة الأولى طلبًا للخفة، وكان أصلها عندهما: أشيئاء على بناء: أفعلاء، وهي جمع لكلمة: شيء كجمع: سمح على سمحاء، وصديق على أصدقاء، وشاعر على شعراء، كما يرى الفراء أن كلمة: شيء مخففة من: شيّئ، إذًا أصلها عندهما: أشيئاء ثم حُذفت اللام طلبًا للخفة، فصارت: أشياء على بناء: أفعاء.

وذكر ابن الحاجب هذه المسألة ناقلًا للخلاف البصري الكوفي هنا مرجحًا رأي علماء البصرة على رأي الأخفش والكوفيين، فقال وهو بصدد الحديث عن علامات القلب المكاني:" وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل نحو: جاء، أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح نحو: أشياء، فإنها لفعاء، وقال الكسائي أفعال، وقال الفراء أفعاء وأصلها أفعلاء"[62]، وترجيحه يظهر من قوله" على الأصح، نحو: أشياء فإنها: لفعاء".

شرح الظفيري [63] هذه المسألة ناقلًا خلاف البصريين والكوفيين السابق، مرجحًا الرأي البصري، وبالعلل التي ذُكرت عند المتقدمين.

إذًا موقف الظفيري من الخلاف البصري الكوفي في هذه المسألة واضح وهو الترجيح لرأي البصريين وعلى رأسهم الخليل وسيبويه على حساب الرأي الكوفي المعزَز برأي الأخفش، وهو محق في اختياره لاطراده عند جمهور العلماء.

المسألة الثانية: الخلاف في علة حذف الواو من مضارع الفعل المثال:

تحدث العلماء [64] عن أبواب المضارع مع ماضيه، ومنها باب (فعَل يفعِل) ومن ضمن أفعال هذا الباب ذكروا الفعل المعتل المثال، وقياسه أن يأتي

---

[60] يُنظر: الكتاب 4/380–381، والمقتضب 1/30، والأصول 3/337–338، وشرح الكتاب للسيرافي 5/294، والتعليقة 5/85–86، والمفتاح 110، والإنصاف 2/670–675، والممتع 1/513–518، وشرح الشافية لركن الدين 1/193–196.

[61] المائدة 101.

[62] الشافية 9.

[63] يُنظر: المناهل 1/43–44.

[64] يُنظر: الكتاب 4/52-54، والمقتضب1 /88، والأصول3/108، وليس في كلام العرب 39-40، والخصائص 2/354، والمنصف 1/187، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر327، والممتع2 /426، وشذا العرف24–25.

مضموم العين في الماضي، ومكسورها في المضارع، ولم يجيء فعل مخالف لذلك إلا الفعل (وجد يجُد) وعدّوه لغة، والشاهد فيه قول جرير [65]:

لو شِئْتَ قد نُقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ... تَدَعُ الصُّوَادِي لا يَجُدْنَ غَلِيلَا

وقد حُذف الواو من الفعل المضارع المثال: يوجد، ومثله كل فعل مثال فاؤه واو، وقد اختلف البصريون والكوفيون [66] في علة الحذف، فذهب الكوفيون إلى أن العلة هي تعدية الفعل، مستدلين بعدم حذفها من اللازم: وجل يوجَل، وذهب البصريون إلى أن العلة هي ثقل مجيء الواو بين ياء وكسرة مستدلين بالفعل اللازم: وقع يقع، وعللوا بقاء الواو في: وجل يوجَل بعدم تحقق علة الثقل فيه، لأن عين الفعل مفتوحة.

ولعل الصواب مذهب البصريين لاطراده في اللازم والمتعدي، فهناك أفعال لازمة حُذفت الواو منها، وقال الأنباري ردًا على الكوفيين:" قلنا: هذا باطل، فإن كثيرًا من الأفعال اللازمة قد حُذفت منها الواو، وذلك نحو: وكَفَ البيت يَكِفَ، وونمَ الذباب يَنِمُ، ووجد في الحزن يجد إلى غير ذلك، والأصل فيها: وكف يَوْكِفُ، وونَمَ يَوْنِمُ، ووجد يَوْجِدُ، وكلها لازمة، ولو كان الأمر على ما زعمتم لكان يجب ألّا تُحذف منه الواو، فلما حُذفت دلّ على أنه إنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ولا نظر في ذلك إلى اللازم والمتعدي"[67].

وذكر ابن الحاجب عند حديثه عن أبواب المضارع مع ماضيه مسألة ضعف عين المضارع للماضي المثال المعتل بالواو موافقًا بذلك غيره دون أن يعرج على الخلاف البصري الكوفي في حذف الواو من المضارع، حيث قال:" ولم يضموا في المثال، ووجد يجُد ضعيف"[68]، أي لم يضموا عين مضارعه، وما جاء من ذلك فهو ضعيف نحو: وجد يجُد، وقياسه مجيء العين مكسورة.

وتحدث الظفيري عن الخلاف في هذه المسألة دون أن ينسبه إلى البصريين والكوفيين، موافقًا للرأي البصري، فقال في تعليل حذف الواو:" ووجهه في المثال الواوي أنه يحصل موجب حذف الواو، أعني توسطها بين الياء المفتوحة والكسرة، فيحصل التخفيف"[69] أي علة حذف الواو، وهي وقوعها بين ياء وكسرة بغية التخفيف.

إذًا موقف الظفيري من الخلاف في هذه المسألة هو موافقته للبصريين في تعليلهم لحذف الواو من مضارع المثال المعتل بالواو، وذلك بدافع التخفيف، وإن لم ينصّ على هذا الخلاف مكتفيًا بذكر التعليل المذكور للبصريين دون نسبته إليهم، ولم يتطرق إلى علة الكوفيين لا من قريب ولا من بعيد، وهو محق بموافقة التعليل البصري لاطراده عند الجمهور.

المسألة الثالثة: الخلاف في اشتقاق كلمة إنسان ووزنها:

اختلف البصريون والكوفيون [70] في اشتقاق كلمة (إنسان وبنائها)، فذهب البصريون إلى أنها مشتقة من الأنس، ووزنها عندهم: فعلان، قال سيبويه:" ويكون على فعلان اسمًا نحو: ضبعانٍ، وسرحانٍ،

(65) ديوانه364.
(66) يُنظر: الكتاب 53/4، والمقتضب 88/1ـــ89، والأصول108/3، وشرح الكتاب للسيرافي433/4ـــ434، والمنصف188/1و207، والإنصاف 644/2-648، واللباب253/2-254، والممتع426/2.
(67) الإنصاف 645/2.
(68) الشافية 23.
(69) المناهل 83/1.
(70) يُنظر: أدب الكاتب613، والإنصاف667/2-669، واللباب351/2، وشرح المفصل 426/3-427 وشرح الشافية للرضي274/1، وارتشاف الضرب390/1.

وإنسان" [71] ؛ وقال المبرد:" وإنسان فعلان من الأنس"[72]، وذهب الكوفيون إلى أن الكلمة مشتقة من النسيان، ووزنها عندهم: إفعلان؛ لإن أصلها: إنسيانا فُحذفت لام الكلمة وصارت: إنسان على بناء: إفعان.

ولكل فريق منهما حجته، وقد فصّل الأنباري الحديث عن هذه المسألة، فقال في بيان حججهما:" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في إنسان إنسيان على إفعلان من النسيان، إلا أنه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء التي هي اللام لكثرته في استعمالهم، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم، كقولهم: (إيش) في: أي شيء، و(عم صباحا) في أنعم صباحا"[73]، ولهم حجة أخرى وهي:" أنهم قالوا في تصغيره (أُنَيْسِيَان) فردوا الياء في حال التصغير "[74]، وعند التصغير تعود الأسماء إلى أصولها.

أما البصريون فحجتهم:" أن إنسان مأخوذة من الإنس، وسمي الإنسان إنسا لظهورهم، كما سمي الجن جنا لاجتنانهم أي استتارهم، ويقال: آنست الشيء، إذا أبصرته، قال الله تعالى: (آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا)[75] أي: أبصر، وكما أن الهمزة في الإنس أصلية ولا ألف ونون فيه موجودتان، فكذلك الهمزة أصلية في إنسان"[76].

وقد رجّح الأنباري المذهب البصري مبطلًا المذهب الكوفي لعدم مجيء قولهم في كلام العرب، فلم يقل أحدهم: إنسيان للإنسان خلاف الاختصارات الأخرى التي ذكروها، فقد نقول: أي شيء في: أيش، وانعم صباحًا في: عم صباحًا، أما التصغير فقولهم فيه: أُنيسيان شاذ مخالف للقياس، وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء [77] وأكدوا عليه.

وذكر ابن الحاجب هذه المسألة منبهًا على البنائين دون أن يشير إلى أنهما نتيجة خلاف بصري كوفي، قال:" وإنسان فعلان من الأنس، وقيل: إفعان من نسي لمجيء أنسيان"[78]، وقوله: وإنسان فعلان" يوحي باختياره للمذهب البصري، ودليل ذلك قوله في نقل المذهب الكوفي " وقيل إفعان".

وشرح الظفيري هذه المسألة ذاكرًا الخلاف دون أن ينسبه إلى أحد متابعًا في ذلك ابن الحاجب، حيث قال:" وإنسان اُختلف فيه، فقيل: هو فعلان، بالحكم بأصالة الهمزة والأخذ من: الأنس...، وقيل: هو إفعان، بالحكم بزيادة الهمزة والأخذ من نسيَ، أي من أصل نسى وهو النسيان، فأصله: إنسيان"[79]، رادًا الرأي الكوفي، ومؤيدًا للبصريين، ودليل ذلك تعقيبه على الخلاف بقوله:" والاشتقاق من النسيان في غاية البُعد، وارتكاب شذوذ التصغير كما في: عُشيشة أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق"[80]، مبينًا أن اللام من قول الكوفيين "إنسيان" محذوفة على غير قياس.

وهنا تظهر بوضوح موافقة الظفيري للبصريين في هذا الخلاف، وإن لم يشر إليهم، وللاحتجاج لرأيهم بشاهد قرآني، ولعل اختياره هذا قائم على ما رآه من اطراد للمذهب البصري وقياسيته.

(71) الكتاب 259/4.
(72) المقتضب 13/4.
(73) الإنصاف 267/2.
(74) الإنصاف 269/2.
(75) القصص 29.
(76) الإنصاف 269/2.
(77) يُنظر: الكتاب 484/3و486، والأصول 62/3-63، والمفصل 198، والإنصاف2 /669، واللباب351/2، وشرح المفصل 426/3-427، وشرح الشافية للرضي 267/1-268و276-277.
(78) الشافية 73.
(79) المناهل 128/2.
(80) المناهل 128/2.

المسألة الرابعة: إبدال الهمزة هاء:

تحدث العلماء [81] عن إبدال (الهمزة هاء)، ممثلين لذلك بقولهم: هرقت الدم وأصل اللفظ: أرقت الدم، وهيّاك، وأصله: إيّاك، ولهنك، وأصله: لأنّك.

واختلف البصريون والكوفيون [82] في نحو: هناه، فذهب البصريون إلى إن الهاء أُبدلت من الهمزة، وأصلها بالواو: هناو مثل كساو، بعد أن قُلبت الواو إلى ألف، وعلة قلب الألف إلى هاء عدم إمكانية التقاء ألفين، ورأى الكوفيون أنها هاء السكت وليست مبدلة من الهمزة، وأصل الكلمة: هنو.

والراجح عند الجمهور الرأي البصري، إلا ابن عصفور فقد رجح الرأي الكوفي وبرر له بقوله:" والوجه عندي أنها زائدة للوقف، لأنَّ ذلك قد سُمع له نظير في الشعر، كما ذكرتُ لك، وأيضًا فإن ابن كيسان – رحمه الله– قد حكى في المختار أن العرب تقول: يا هناه بفتح الهاء الواقعة بعد الألف، وكسرها وضمها، فمن كسرها فلأنها هاء السكت، فهي في الأصل ساكنة، فالتقت مع الألف، فحُركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ومن حركها بالفتح فإنه أتبع حركتها حركة ما قبلها، ومن ضم فإنه أجراها مجرى حرف من الأصل، فضمها كما يُضم آخر المنادى، ولو كانت الهاء بدلًا من الواو لم يكن للكسر والفتح وجه، ولوجب الضم كسائر المناديات"[83].

وتحدث ابن الحاجب عن إبدال الهمزة هاء، وذكر الخلاف في هذه المسألة دون أن ينسب كل رأي إلى قائله، إذ قال:" والهاء من الهمزة والألف والياء والتاء، فمن الهمزة مسموع في هرقت وهرحت وهياك ولهنك وهن فعلت في طيء، وهذا الذي؟ في: أذا الذي؟ ومن الألف شاذ في: أنه، وحيهله، وفي (مه) مستفهمًا، وفي: يا هناه، على رأي، ومن الياء في: هذه"[84]، فهو هنا يشير إلى رأي واحد ـ وهو الرأي البصري ـ في: هناه، وترك سواه.

وشرح الظفيري هذه المسألة الخلافية، ناسبًا الآراء الخلافية إلى البصريين والكوفيين، قائلًا:" وفي: هناه، على رأي وهو رأي أكثر البصريين، وأصله عندهم: هناو بمعنى: هن، لقولهم: هنوات، وهو مختص بحال النداء، فقُلبت واوه ألفًا، ثم قُلبت الألف هاء...، وعند أبي زيد والأخفش والكوفيين أن الهاء فيها للسكت"[85] دون أن يختار رأيًا منهما بل ذهب إلى إجازة رأي ثالث بقوله:" ولو قيل: إنها بدل من الواو بالواسطة كما تقدم في نظيره لجاز"[86]، أي الألف، لعدم وجود ما يمنع ذلك.

ويظهر من خلال ما تقدم أن الظفيري تعرض للخلاف في هذه المسألة، ونسب كل رأي إلى الجهة التي قالت به، مكتفيًا بذلك من غير ترجيح لرأي أحدهما، ذاهبًا إلى القول برأي ثالث مختلف عنهما، وهو قلب الواو إلى هاء مباشرة من غير قلبها بدءًا إلى ألف.

المسألة الخامسة: الخلاف في اشتقاق كلمة اسم:

اشتهر خلاف البصريين والكوفيين [87] في اشتقاق كلمة (اسم)، ولكل طرف حجته في التدليل على رأيه، فرأي البصريين أن كلمة اسم مشتقة من:

(81) يُنظر: الكتاب4/238، والمفتاح97، والمفصل387، وشمس العلوم1/70، واللباب2/344، والممتع1/397، وشرح الشافية للرضي 3/222-224، وشرح الشافية لركن الدين2/872-873، وشذا العرف196.

(82) يُنظر: الكتاب 3/360–361، وسر الصناعة 2/559–561، والمفصل387–388، واللباب 2/345.

(83) الممتع 1/402.

(84) الشافية 116.

(85) المناهل 2/314.

(86) المناهل 2/314.

(87) يُنظر: الإنصاف1/8-16، والتبيين132-138، واللباب1/46، وائتلاف النصرة27-28.

السمو، وهو العلو، وحُذفت لام الكلمة الواو، وبنائها عندهم: افع، ورأي الكوفيين أنها مشتقة من: الوسْم، أي العلامة، والمحذوف فاء الكلمة، وبناؤها: اعل.

وحجة البصريين فيما ذهبوا إليه أن السمو بمعنى العلو، فيُقال: سما يسمو سموًا إذا علا، وسُميت السماء سماء لعلوها، والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته، ولهم حجة أخرى أن الاسم سما عن الفعل والحرف بكونه يُخبر به ويُخبر عنه، أما الفعل فيُخبر به ولا يُخبر عنه، والحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه، أما الكوفيون فتمثلت حجتهم أن الوسم بمعنى العلامة، والاسم بمثابة العلامة على المسمى، تميزه عن غيره، فهو وسم على المسمى.

وذهب ابن فارس مذهب البصريين في تعريفه للاسم، حيث قال:" السين والميم والواو أصل يدل على العلو، يُقال: سموت إذا علوت، وسما بصره: علا، وسما لي شخص: ارتفع حتى استثبته...، ويُقال إن أصل(اسم): سمو، وهو من العلو، لأنه تنويه ودلالة على المعنى"[88].

ومثله الأنباري [89] في ترجيحه للرأي البصري، ودحض الرأي الكوفي بمجموعة حجج مقنعة، مأخوذة من قواعد الصرف واللغة، وهي:

1. إن ألف الوصل جاءت في بداية كلمة اسم كعوض عن اللام المحذوفة منها وهي الواو، فأصلها: سمو، حُذفت الواو وعوض عنها بألف الوصل، ولا يمكن أن نقول إن المحذوف فاء الكلمة ونعوض ويأتي التعويض في فاء الكلمة، فعلى مذهب الكوفيين المحذوف هو واو: وسم، والمطرد عند العرب أنه إذا حُذفت فاء الكلمة عوض عنها في آخر الكلمة، وإذا كان الحذف للام الكلمة عوض عن المحذوف في بداية الكلمة، نحو: سمو ـ اسم، ووعد ـ عدة.
2. نحن نقول: أسميته لا وسمته، وهذا دليل أنه من السمو لا من الوسم.
3. نقول في تصغير اسم: سُمَيّ لا وُسَيْم، وهذا يدل على أنه مشتق من السمو لا الوسم، علمًا أن أصل: سمي هو سُميو، اجتمعت الواو والياء، والأولى ساكنة، فقُلبت الواو إلى ياء، وجعلوهما ياء واحدة مشددة.
4. نقول في جمعه جمع تكسير: أسماء لا أوسام، وأواسيم، وهذا إثبات آخر لكونها مشتقة من سمو لا وسم.

وشرح الظفيري هذه المسألة متعرضًا للخلاف البصري الكوفي في اشتقاق كلمة اسم من غير أن يُصرح بترجيح رأي على آخر، قال:" واسم أصله: سِمْوٌ أو سُمْوٌ كحبر أو قفل عند البصريين من سما، لأنه يسمو بمسماه ويشهره، ولولا الاسم لكان خاملًا، وعند الكوفيين: وسم، لكونه كالعلامة على مسماه، فحُذف على الأول اللام، وأُسكنت الفاء، وعلى الثاني حُذفت الفاء، وبقيت السين على سكونها"[90]، ويقصد بالأول الرأي البصري، وبالثاني الرأي الكوفي.

ثم ذكر الظفيري [91] ترجيح الرضي للرأي البصري، ورده الرأي الكوفي وإن كان أقرب إلى الصواب من جهة المعنى على حد تعبيره، وقول الرضي هو:" ولا نظير له على ما قالوا إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل والذي قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى، لأن الاسم بالعلامة أشبه لكن تصرفاته من التصغير، والتكسير

(88) مقاييس اللغة " س م و" 3/98-99، ويُنظر: الصحاح "سما"6/2383، وشمس العلوم1/79، ولسان العرب"سما"14/401.
(89) يُنظر: الإنصاف 1/9–14.
(90) المناهل 2/72.
(91) المناهل 2/72.

ك: سُمَيّ وأسماء وغير ذلك كالسَّميّ على وزن الحليف، ونحو قولهم: تسَمَّيت وسميت تدفع ذلك إلا أن يقولوا: إنه قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف إذ موضع الحذف اللام ثم حذف نسياً، ورد في تصرفاته في موضع اللام إذ حُذِفَ في ذلك المكان"[92].

وهذه الحجج التي ذكرها الرضي مأخوذة مما ذكره الأنباري، ورده على الكوفيين، وحاول الرضي من خلال الكلام السابق تخريج الرأي الكوفي، وذلك من خلال القلب المكاني، ومجيء الحذف بعده، وذكر الظفيري لكلام الرضي السابق بنصه قد يكون مؤشرًا على ترجيحه للرأي البصري أيضًا متأثرًا به كعادته في الاستناد على آراء الرضي في عدة مسائل صرفية.

إذًا ذكر الظفيري الخلاف البصري الكوفي في هذه المسألة، مبينًا ترجيح الرضي للرأي البصري، ومحاولته تخريج الرأي الكوفي، وعدم حسمه لرأي دون آخر يؤكد مرونته المعهودة في دراسته للخلاف، وابتعاده عن التعصب لرأي بذاته، لاسيما في الخلاف البصري الكوفي رغم نزعته البصرية الملموسة، ودليل عدم تعصبه أنه لم يبرر الرأي البصري الذي اختاره جمهور العلماء وعللوه، ولم يذكر الحجج التي تدحض الرأي الكوفي وتبطله إلا ما نقله عن الرضي من محاولة لتخريج رأيهم.

المسألة السادسة: الخلاف في وزن كلمة (موسى) واشتقاقها:

اختلف البصريون والكوفيون[93] في لفظ (موسى) من حيث الوزن والاشتقاق، والمقصود هنا الآلة التي تستخدم في الحلاقة وليس اسم نبي الله عليه السلام، ورأي البصريين أن بناءها: مُفْعَل بزيادة الميم، كون الكلمة مشتقة من قولهم: أوسيتُ رأسه أي حلقته، ورأى الكوفيون أن بناءها: فُعْلَى؛ كونها مشتقة من قولهم: ماس يميس إذا تبختر، وماس رأسه يموسه إذا حلقه، واختلف الكوفيون فيما بينهم في نوع الألف الزائدة، فالكلمة مؤنثة، والألف للتأنيث عند الفراء مثل: بُشرى، والألف للإلحاق عند الكسائي فالكلمة عنده ملحقة بـ: جُخدب، وخلاصة القول في رأيهم أن موسى على بناء: فُعلى.

ورجح العلماء [94] الرأي البصري وتمثلت حججهم في الآتي:

1. قولنا: وسى، بمعنى حلق أصوب من قولنا: ماس بمعنى حلق كما في المعجمات، قال الجوهري:" وسى: أوْسى رأسه، أي حَلَقَ، والموسى: ما يُحلق به، قال الفراء: هي فُعلى وتؤنث...، وقال عبد الله بن سعيد الأموي: هو مذكر لا غير، يُقال: هذا موسى كما ترى، وهو مُفْعل من أوسيت رأسه، إذا حلقته بالموسى"[95].
2. مُفعل أكثر من فُعلى، قال أبو الفتح:" واعلم أنك إذا حصلت حرفين أصلين في أولهما ميم أو همزة وفي آخرهما ألف، فاقض بزيادة الميم والهمزة، وذلك أنّا اعتبرنا اللغة فوجدنا أكثرها على ذلك إلا أن تجد ثبتا تترك هذه القضية إليه، وذلك نحو: موسى وأروى وأفعى، ومثالهما مُفعل وأفعل وذلك أن مُفعلًا في

(92) شرحه على الشافية 259/2.
(93) يُنظر: الكتاب 213/3، والمقتضب 234/3، وشرح الكتاب للسيرافي 478/3، والتعليقة 35/3، واللباب 247/2، وسفر السعادة 471/1-472، وشرح الشافية للرضي 347/2-348، وارتشاف الضرب 201/1و232 و641/2.
(94) يُنظر: الصحاح "وسى" 2524/6، واللباب 247/2، وسفر السعادة 471/1-472، وشرح الشافية للرضي 347/2-348، ولركن الدين 595/2-597، وارتشاف الضرب 201/1و232 و641/2.
(95) الصحاح "وسى" 2524/6، ويُنظر: شمس العلوم "الموسى" 7158/11، ولسان العرب "وسي" 391/15-392.

الكلام أكثر من فُعلى، وأفعل أكثر من فُعلى، ألا ترى أن زيادة الميم أولًا أكثر من زيادة الألف رابعة"[96].

3. مجيء لفظة: موسى منصرفة، فلو كانت على بناء: فعلى لن تنصرف.

إذًا المختار عند جمهور العلماء هو الرأي البصري أي أن الزائد في كلمة (موسى) هو حرف الميم، وليس الألف، وبناؤها: مُفعل لا فُعلى.

وذكر ابن الحاجب هذه المسألة، وأشار إلى الرأيين (البصري والكوفي) منسوبًا إليهما، إذ قال:" وموسى: مُفعل من أوسيت، أي حلقت، والكوفيون: فُعلى من ماس"[97].

وتحدث الظفيري عن الخلاف في هذه المسألة مفصّلا القول في الرأيين، ونسبهما إلى الجهتين المختلفتين، قائلًا:" فقال البصريون هي: مُفعل بالحكم بزيادة الميم، والأخذ من أوسيت رأسه، أي حلقتُ، وهذا الاشتقاق ظاهر، وهي منصرفة قبل العلمية وغير منصرفة معها كعقرب، ثم تنصرف بعد التنكير، وقال الكوفيون هي: فُعلى، فهو مؤنث بالألف بالحكم بزيادة الألف، والأخذ من ماس يميس إذا تبختر، لأن المزين يتبختر وهو اشتقاق بعيد"[98].

ويظهر هنا موقف الظفيري واضحًا، وترجيحه للرأي البصري بقوله:" وهذا الاشتقاق ظاهر"، ورده للرأي الكوفي بقوله:" وهو اشتقاق بعيد"، واستند في ذلك إلى الحجج التي وردت عند المتقدمين، أولها: معنى أوسيت أصوب من ماس، ومجيء موسى منصرفة، فلو كانت على بناء: فعلى لم تنصرف، ولعل الظفيري محق في موقفه هنا لاطراد الرأي البصري في كتب الصرف والمعجمات.

المسألة السابعة: الاختلاف في أصالة الألف أو زيادتها في ضمير المتكلم (أنا):

اختلف البصريون والكوفيون [99] في أصالة الألف وزيادتها في ضمير المتكلم (أنا)، فرأى البصريون أن الألف زائدة، ويجيزون الوقف على الضمير بإثبات الألف، أو حذفها والوقف عليه بهاء السكت فيقولون: أنَهْ، ورأى الكوفيون أن الألف من أصل الكلمة.

وذكر ابن الحاجب هذه المسألة، وذكر الرأي البصري - وإن لم ينسبه إليهم - في زيادة الألف، والوقف عليها، وقلة حذفها، والوقف عليها بهاء السكت، قائلًا:" وزيادة الألف في: أنا، وأنه قليل"[100]، فقوله: "وزيادة الألف في: "أنا" يظهر بوضوح موافقته للرأي البصري، ولم يتعرض إلى ذكر الرأي الكوفي القائل بأصالة الألف.

وشرح الظفيري هذه المسألة مقتصرًا على ذكر المذهب البصري، ولم يشر إلى المذهب الكوفي بهذا الموقف ابن الحاجب، حيث قال:" وزيادة الألف في: أنا، فإن الضمير عند البصريين: الهمزة والنون المفتوحة، فإذا وقفت عليه بيّنت حركة البناء بالألف"[101].

واقتصاره على بيان المذهب البصري في كلامه السابق يدل في طياته على اختياره للرأي البصري، وأنه الرأي الذي يجب أن يُعتد به - من وجهة نظره -

(96) سر الصناعة 428/1.
(97) الشافية 73.
(98) المناهل 127/2.

(99) يُنظر: الكتاب 4/ 163– 164، والأصول 378/2، وسر الصناعة 555/2، وشرح المفصل 235/5–236، وشرح الشافية للرضي 294/2–295، وشرح الشافية لركن الدين 541/1–543.
(100) الشافية 64.
(101) المناهل 91/2.

وما سواه لا يستحق الذكر أو حتى الإشارة، ولعله محق في ذلك لاطراده عند الجمهور.

الخاتمة (النتائج):

يظهر للقارئ لكتاب (المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية) أن مؤلفه (الظفيري اليماني) اعتنى بدراسة المسائل الصرفية التي اختلف فيها العلماء والمدارس، ولم يكن مجرد ناقل لتلك للخلاف الصرفي فيها بل كان مشاركًا بالشرح والتحليل والمناقشة والتعليل وإقامة الدليل، ويمكن رصد موقفه من الخلاف الصرفي في كتابه من خلال النقاط الآتية التي توضح نتائج هذا البحث:

1. ذكر الظفيري الخلاف الصرفي في عدة مسائل صرفية سواء كان بين العلماء أم بين المدرستين: البصرية والكوفية من غير تعصب لأحد، وإن كان أكثر ميلًا إلى رأي سيبويه والبصريين، لكنه لم يكن مقلدًا لهم، فهو يتبع ما يراه صوابًا، لذلك نجده أحيانًا يأخذ برأي علماء آخرين غير سيبويه، ويأخذ –أيضًا– برأي الكوفيين على حساب البصريين، ومن ذلك ما يأتي:

أ) خالف رأي سيبويه في مسألة النسبة إلى (فَعُولة)، فذهب سيبويه إلى القول بقياس النسبة إلى (فَعُولة) على (فَعِيلَة)، وإجرائها عليها في قلب الواو والياء إلى ألف ثم قلبهما إلى همزة، وخالفه الظفيري ذاهبًا مذهب المبرد في عدم القول بقياسية ذلك، وأساسه في ذلك عدم قياس (فعولة) على (فعيلة) مطلقًا، فقد جاءت مخالفة لذلك القياس في نحو: شنوءة، ولعل الصواب رأي سيبويه لاطراده عند الجمهور، وقياسية الحذف الذي يلحق: فعولة كما يلحق: فعيلة.

ب) أعرض الظفيري عن ترجيح رأي سيبويه في مسألة الواو المحذوفة من اسم المفعول المشتق من الواوي، نحو: مقود، فمذهب سيبويه الحذف لواو المفعول الزائدة وزنته عنده: مفعل، ومذهب الأخفش الحذف لواو عين الكلمة أي الواو الأصلية، وزنته عنده: مفول، اكتفى الظفيري هنا بنقل الرأيين دون ترجيح، ولعل الصواب مذهب سيبويه لاشتهار بناء: مفعل على بناء: مفول في اسم المفعول المعتل العين حتى صارت قياسًا فيه.

ج) أعرض عن ترجيح رأي البصريين في مسألة قلب (الهمزة هاء) في: هناه، حيث ذهبوا إلى القول بأن أصلها واو أي: هناو مثل كساو، فُقلبت الواو إلى همزة، وعلة قلب الهمزة إلى هاء عدم إمكانية التقاء ألفين، ورأى الكوفيون أنها هاء السكت وليست مبدلة من الهمزة أصلا، فذهب الظفيري إلى القول برأي ثالث، وهو القلب المباشر للواو إلى هاء.

2. المذهب الصرفي للظفيري هو المذهب البصري، والدليل أنه ذهب مذهبهم في أكثر المسائل الصرفية الخلافية التي وردت في كتابه، سواء تلك التي اختلف فيها العلماء أو التي اختلفت فيها المدرستان.

3. حرص الظفيري على إثبات الدليل في كل اختياراته وترجيحاته، من ذلك على سبيل المثال ما جاء من دليل عند اختياره لمذهب سيبويه والمازني والبصريين في أصالة ميم: منجنيق، فقد وجد دليل على أصالة الميم في هذا الموضع، والدليل هو جمع التكسير: مجانيق.

4. توقف الظفيري عن ترجيح أو اختيار أي رأي في بعض المسائل المُختلف فيها، مثال ذلك موقفه من الخلاف في بناء اسم الفاعل المشتق من المعتل الأجوف، إذا كان: فاعًا أو فالًا.
5. لم يتقبل الظفيري آراء ابن الحاجب على إطلاقها بل نجده أحيانًا ناقدًا له، ومن ذلك قوله بعدم توفق ابن الحاجب في اختيار لفظ(خندريس) مثالًا على بناء: فعلليل؛ لأن هذه اللفظة مُختلف فيها.
6. درس الظفيري مسائل خلافية لم ترد في كتاب الخلاف الصرفي المشهورة، وتناولها بالشرح والتحليل والتعليل مبرزًا شخصيته الصرفية ورأيه فيها كمسألة أصالة الألف أو زيادتها في ضمير المتكلم (أنا).
7. لم يسهب الظفيري في دراسته للخلاف الصرفي بين العلماء والمدرستين البصرية والكوفية، بل أوجز فيه، ومثال ذلك مسألة الخلاف في بقاء واو مفعول من الفعل الأجوف الواوي، نحو: مقوود ومصووون، فقد اكتفى بالإشارة إلى كثرة مجيء اليائي على القياس، وقلة مجيء الواوي الذي قال به الكسائي.
8. أغفل الظفيري النص على الخلاف البصري الكوفي ونسبته إلى طرفيه في عدة مواضع منها ما جاء في مسألة اشتقاق كلمة إنسان وبنائها.
9. كان الظفيري يكتفي ـ أحيانًا ـ بذكر رأي واحد في المسألة الخلافية الآراء المخالفة، ولا يتطرق إلى ذكر الرأي الآخر، من ذلك ما جاء في علة حذف فاء الكلمة (الواو) من الفعل المضارع المثال.

وخلاصة القول: إن الظفيري اهتم بالخلاف الصرفي في كتابه، وكان له موقفه في أغلب المسائل الخلافية، وكان في تناول ذلك الخلاف متسمًا بالمرونة، وعدم التعصب مع الاهتمام بالتدليل والتعليل لما يذهب إليه.

ختامًا نقول: إن الدراسات الصرفية عند علماء اليمن لاتزال مغيّبة؛ لذلك نقترح على الباحثين وطلبة الدراسات العليا إجراء المزيد من الأبحاث في الدراسات الصرفية عند علماء اليمن، سواء كانت بإخراج التراث الصرفي اليماني إلى العلن من خلال التحقيق القائم على الأسس العلمية الصحيحة أو من خلال دراسة جهود اليمانيين فيه، ورفد المكتبة اللغوية اليمانية والعربية بذلك.

قائمة المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم.

[1] ـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت802هـ)، تحقيق الدكتور: طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط1، 1407هـ . 1987م.

[2] ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط1، 1418 هـ ـ 1998م

[3] ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: علي بن جعفر بن علي بن محمد بن عبد الله بن حسين بن أحمد الأعلى الصقلي المعروف بابن القطاع (ت515هـ)، تحقيق أستاذ دكتور: أحمد محمد عبدالدايم، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، 1999م.

[4] ـ أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت.

[5] ـ الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316هـ)،

تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، د.ط، د.ت.

[6] ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات (ت577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ 2003م.

[7] ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ) تحقيق ودراسة الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العرب الإسلامي بيروت ـ لبنان، ط1، 1406هـ ـ 1986م.

[8] ـ التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، تحقيق الدكتور: عوض بن حمد القوزي، ط1، 1410هـ ـ 1990م.

[9] ـ جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط1، 1987م.

[10]ـ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، د.ت.

[11]ـ ديوان جرير: جرير بن عطية الخطفي (114هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت، 1406هـ ـ 1986م.

[12]ـ سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ)، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، ط1، 1985م.

[13]ـ سفر السعادة وسفير الإفادة: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي أبو الحسن علم الدين السخاوي (ت643 هـ)، تحقيق الدكتور: محمد الدالي، تقديم الدكتور: شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، دار صادر، ط2، 1415 هـ – 1995م.

[14]ـ الشافية في علم التصريف، عثمان بن عمر بن أبي بكر أبو عمرو جمال الدين المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية ـ مكة، ط1، 1415هـ ـ 1995م.

[15]ـ شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت1351هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، د.ط، د.ت.

[16]ـ شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد": محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش(ت778هـ)، دراسة وتحقيق أستاذ دكتور: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ـ القاهرة ـ مصر، ط1، 1438هـ.

[17]ـ شرح شافية ابن الحاجب: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الإستراباذي ركن الدين (ت 715هـ)، تحقيق الدكتور: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425هـ ـ 2004م.

[18]ـ شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي نجم الدين (ت 686هـ)، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، د.ط، 1395هـ ـ 1975م.

[19]ـ شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت385هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1، 2008م.

[20]ـ شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي (ت643هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1، 1422هـ ـ 2001م.

[21]ـ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت573هـ)، تحقيق الأساتذة: الدكتور حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، والدكتور يوسف محمد عبد الله،

دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ لبنان، ودار الفكر ـ دمشق ـ سورية، ط1، 1430هـ ـ 1999م.

[22]ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الملايين ـ بيروت، ط4، 1407هـ ـ 1987م.

[23]ـ العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تحقيق الدكتورين: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

[24]ـ الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه(ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام بن هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط3، 1408هـ ـ 1988م.

[25]ـ اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الإله النبهان، دار الفكر ـ دمشق، ط1، 1416هـ ـ 1995م.

[26]ـ لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت711هـ)، دار صادر ـ بيروت، ط3، 1414هـ.

[27]ـ ليس في كلام العرب: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، 1399هـ ـ 1979م.

[28]ـ مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، 1399هـ ـ 1979م.

[29]ـ المفتاح في الصرف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت471هـ)، تحقيق الدكتور: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1، 1407هـ، 1987م.

[30]ـ المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق الدكتور: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ ـ 2004م.

[31]ـ المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ـ بيروت، د.ط، د.ت.

[32]ـ الممتع في التصريف: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان، ط1، 1407هـ ـ 1987م.

[33]ـ المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: لطف الله بن محمد بن الغياث الظفيري اليماني (ت105هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن محمد شاهين، مكتبة الشباب ـ مصر، د.ط، د.ت.

[34]ـ المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ)، تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط1، 1337هـ ـ1954م.

[35]ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1، 1418هـ ـ 1998م.